

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.24/Add.5
13 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٨ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
المقرر: السيد إدوارد براون (المملكة المتحدة)

عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية (البند ٥ من جدول الأعمال)

تقرير عن تنفيذ عملية استعراض سياسة الاستثمار في أوغندا

ملخص أعده الرئيس

١- عرضت الأمانة النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير المتعلق بتنفيذ عملية استعراض سياسة الاستثمار في أوغندا التي أُنجزت في عام ٢٠٠٠. وقد أمكن إعداد التقرير بفضل الدعم المالي الذي قدمته حكومة إيطاليا. وكانت فحوى التقييم العام أن أوغندا اعتمدت جدول أعمال محدد الأهداف لإصلاح سياسة الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦. وتم تحقيق إنجازات هامة في مجالات معينة، بما في ذلك على صعيدي تشجيع الاستثمار والإصلاحات المصرفية، ولكن لا تزال توجد بعض المعوقات والعقبات الرئيسية في مجالات منها قطاعا الطاقة والنقل. وتبين أيضاً أن وتيرة تنفيذ الإصلاحات كانت أبطأ مما كان يُرجى، وأن الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ كان في بعض الأحيان بطيئاً وصعباً. بيد أن سجل التنفيذ كان متيناً، واتخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهها تصاعدياً منذ عام ٢٠٠٦ وأصبحت أكثر تنوعاً. وتوجد أيضاً دلائل مشجعة على أن الإصلاحات ستستمر.

٢- وأكد مندوب سلطة الاستثمار الأوغندية على ما أحرزته أوغندا من تقدم في عدد من المجالات في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطية المتعددة الأحزاب، واتخاذ موقف ترحيبي بالمستثمرين استناداً إلى مبادرة "فرقة أوغندا"، وإصلاح الإطار الاستثماري. وقد أفاد من الإصلاحات كل من المستثمرين المحليين والأجانب، وزادت الاستثمارات من كلا النوعين خلال السنوات القليلة الماضية. كما طرأت مؤخراً بعض التحسينات، بما في ذلك إنشاء مركز متعدد الخدمات للمستثمرين في سلطة الاستثمار الأوغندية، وإحراز تقدم في إنشاء مناطق اقتصادية متعددة المرافق، وزيادة توفير الطاقة الكهربائية، وحظيت عملية الإصلاح وتنفيذ التوصيات الواردة في استعراض سياسة الاستثمار بالرعاية على أعلى مستويات الحكومة، كما تشهد على ذلك مبادرة اجتماع المائدة المستديرة الرئاسية للمستثمرين.

٣- ويوجد عدد من القضايا غير المحسومة على صعيد تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض الأونكتاد لسياسة الاستثمار. وبعض هذه التوصيات ينحصر تنفيذها في حكومة أوغندا (اعتماد مشروع قانون الاستثمار ومشروع قانون المناطق الحرة)، بينما يتطلب تنفيذ بعضها الآخر مزيداً من المساعدة التقنية من الأونكتاد. ودعا المندوب الأونكتاد إلى تقديم المساعدة في عرض النتائج التي خلص إليها التقرير المتعلق بالتنفيذ على رئيس أوغندا وأصحاب المصلحة فيها، وفي إنشاء نظم للرصد ووضع المعايير في إطار إعداد موثيق العملاء من أجل زيادة تعزيز مبادرة "فرقة أوغندا"، وتدشين بوابة الاستثمار لأوغندا، وتقديم المساعدة في ضمان استفادة أوغندا من الاستثمارات المقبلة في قطاع التعدين.

٤- وعلّق أحد المندوبين على عملية استعراض سياسة الاستثمار فأكد على أهمية المشاركة في الإصلاحات الموصى بها والوعي بها. فمهما كانت التوصيات مفيدة فإنها لن تُنفذ ما لم يكن هناك وعي كافٍ بها على أعلى

مستويات الحكم والمجتمع المدني. وشدد المندوب على ضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية استعراض سياسة الاستثمار وأثنى على الأمانة لإشراكها البرلمانات الوطنية في عدد من عمليات استعراض سياسة الاستثمار.

٥- وشدد مندوبون كثيرون على ضرورة ضمان توفير المساعدة التقنية على سبيل المتابعة لمساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات الواردة في عمليات استعراض سياسة الاستثمار. وكثيراً ما تكون البلدان عاجزة بمفردها عن تنفيذ الإصلاحات، ولذلك يُعد تقديم المساعدة التقنية إليها لتنفيذ التوصيات الواردة في عمليات استعراض سياسة الاستثمار ضرورياً لتطبيق الإصلاحات وإنجاح عمليات استعراض سياسة الاستثمار. وأثنى بعض المندوبين على الآلية المالية الخاصة باستعراض سياسة الاستثمار في رواندا، والتي تقدم حكومة ألمانيا بموجها التمويل للاستعراض نفسه ولبعض المشاريع الابتدائية المتصلة بالتنفيذ، وسيقت هذه الآلية كمثال يُحتذى في جميع عمليات استعراض سياسة الاستثمار المقبلة. ودعا المندوبون أيضاً إلى تعزيز آلية استعراض الأنداد وإضفاء طابع رسمي عليها، بحيث يُتاح عقد جلسات أكثر نشاطاً وتعمقاً وتفاعلاً وتبادل الآراء على نحو أجدى بشأن توصيات عمليات استعراض سياسة الاستثمار.

٦- وأكد أحد المندوبين أن تقارير التنفيذ أداة قيّمة تسمح بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات وتقييم أثر عمليات استعراض سياسة الاستثمار. وأشار عدد من المندوبين إلى فائدة عمليات استعراض سياسة الاستثمار من أجل تحسين مناخ الاستثمار واستقطاب المزيد من الاستثمار.

٧- وأثنى المندوبون على أوغندا لما أحرزته من تقدم في إصلاح مناخها الاستثماري خلال السنوات القليلة الماضية. وأعربوا عن اتفاقهم بوجه عام مع ما استنتجته الأمانة من الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات ومن أن التقدم المحرز كان أبطأ مما كان متوقعاً في بعض المجالات. ونسب أحد المندوبين بطء التقدم المحرز عما كان متوقعاً إلى افتقار الحكومة للقدررة على تنفيذ الإصلاحات، ودعا الأونكتاد وغيره من الوكالات المتعددة الأطراف ومجتمع المانحين إلى توفير مزيد من الدعم لبناء القدرات وتنفيذ التوصيات.
